العوامل المؤثرة على عرض العمالة الزراعية والطلب عليها

د . حسام الدين سليمان شلبى
قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ـ جامعة الأزهر

• تقديم •

يعد عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج فى العملية الإنتاجية الزراعية ، ولقد كانت الزراعة المصرية حتى وقت قريب تعانى من مشكلة البطالة ، خاصة تلك المعروفة بالبطالة المقنعة ، إلا أنه فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونتيجة للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها الدولة خلال الفترة التالية لتلك الحرب تعرض الريف المصرى للعديد من التغيرات الجوهرية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، والتى انعكست آثارها بشكل مباشر على القطاع الزراعى ، بحيث أصبح هذا القطاع يعانى من النقص الشديد فى الموارد البشرية بسبب هجرتها إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى التى زادت فيها مستويات الأجور بدرجة كبيرة عن القطاع الزراعى ، ومن ناحية أخرى ارتفعت أجور العمالة داخل القطاع الزراعى نفسه مما انعكس أثره على تكاليف الإنتاج الزراعى حتى أصبحت أجور العمال تمثل نسبة كبيرة من تلك التكاليف ، خاصة فى المحاصيل كثيفة الاستخدام لعنصر العمل .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

يعانى القطاع الزراعى فى جمهورية مصر العربية فى السنوات الأخيرة من مشكلة نقص

العمالة - على عكس القطاعات الاقتصادية الأخرى - وارتفاع أجورها بحيث أصبحت مختلف جهات الإنتاج الزراعى تعانى من مشكلة عدم توافر عنصر العمل وارتفاع تكاليفه . وفى ذات الوقت فإن الأجور داخل القطاع الزراعى عجزت عن مسايرة مثيلتها فى القطاعات الاقتصادية الأخرى بصورة أدت إلى عجز الكثير من المنتجين الزراعيين عن الاستمرار فى ميدان الإنتاج الزراعى ، كما أدت إلى زيادة تيار هجرة العمالة الزراعية من الريف إلى الحضر أو إلى الدول العربية .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة تطور حجم العمالة الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، ومستويات أجورها ، ومقارنتها بمثيلاتها فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، بالإضافة إلى دراسة تطور أعداد سكان الريف ، وتطور حركة الهجرة الخارجية ، وحساب الاحتياجات الحالية للقطاع الزراعى من العمالة ، ومقارنتها بالعرض الحالى منها ، حتى يمكن الوقوف على حجم الفجوة الحقيقية بين عرض العمالة الزراعية والطلب عليها .

• النتائـــج والمناقشـــة •

(أولا) تطور حجم العمالة الزراعية خلال الفترة (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٨٤ / ٨٥) :

بدراسة تطور حجم قوة العمل الزراعى خلال الفترة (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٨٤ / ٨٥) والتى توضحها بيانات جدول (١) يتبين أنها قد زادت من حوالى ٣٩٦٥ ألف عامل برقم قياسى ١٠٠ فى عام ١٩٧٠ / ٧١ إلى حوالى ٤٤١٩ ألف عامل برقم قياسى ١١١ فى عام ١٩٨٤ / ٨٥ ، أى بمعدل زيادة سنوى مقداره ٠,٩ ٪ فقط . وفى الوقت نفسه انخفضت الأهمية النسبية للعمالة الزراعية إلى إجمالى حجم العمالة فى الاقتصاد القومى من حوالى ٤٧,٧ ٪ فى عام ١٩٧٠ / ٧١ إلى حوالى ٣٣ ٪ فى عام ١٩٨٤ / ٨٥ ، وعلى الرغم من زيادة حجم قوة العمل الزراعى مع الثبات النسبى فى إجمالى المساحة المزروعة ، فقد زادت الاحتياجات من عنصر العمل الزراعى البشرى نتيجة زيادة درجة التكثيف المحصولى وزيادة العمالة اللازمة للإنتاج الحيوانى ، مع الثبات النسبى فى فنون الإنتاج . وقد حاولت الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٦ / ٨٧) علاج هذا الخلل بالطريقة التى تحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية ، فأدرجت مشروعات زراعية تحتاج إلى عمال زراعيين يقدر عددهم بحوالى ٤٩٠,٥ ألف مشتغل خلال خمس سنوات

جـــدول (١)

تطور العمالة فى الاقتصاد القومى لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٨٤ / ٨٥)

(بالألف عامل)

السنوات	الزراعة	الصناعة والبترول	الكهرباء والتشييد	إجمالى القطاعات السلعية	النقل والمواصلات	التجارة والمال	الإسكان والمرافق العامة	الخدمات الأخرى	إجمالى قطاعات الخدمات	الإجمالى العام	الرقم القياسى للعمالة الزراعية
١٩٧٠ / ٧١	٤٠٥١,٦	١٠٥٢,٨	٣٩١,١	٥٥٠٥,٩	٢٧٤,٥	٨١٥,١	١٧٢,٥	١١١٧,٠	٣٠٠٠,١	٨٠٠٠,١	١٠٠
١٩٧٢	٤١٣٣,٧	١٠٨٦,٩	٣٨٣,٨	٥٦٠٤,٤	٣٨٥,٥	٨٢٨,٩	١٧٨,٥	١٧١٣,٤	٣١٠٦,٣	٨٧١٠,٧	١٠٢
١٩٧٣	٤١٦٣,٨	١١١٢,٤	٣٣٧,٦	٥٦١٣,٨	٤٠١,٨	٨٦٤,٣	١٧٩,٥	١٨٠٠,٣	٣٢٤٥,٩	٨٨٥٩,٧	١٠٤
١٩٧٤	٤٢١٢,٤	١١٤٩,٥	٣٥٣,٥	٥٧١٥,٤	٣٩٩,٢	٨٨٣,٢	١٨٢,١	٢٠١٣,٤	٣٥٢٧,٩	٩٢٤٣,٣	١٠٥
١٩٧٥	٤٢١٧,٩	١١٧٥,١	٤٨٨,٦	٥٨٨١,٦	٤٠٤,٢	٩٦٦,٤	١٩٢,٩	٢١١١,١	٣٧٢٤,٦	٩٦٠٦,٢	١٠٦
١٩٧٦	٤٠٦٧,٨	١٢٠٠,٠	٥٢٧,٠	٥٧٩٤,٨	٤١٤,٤	١٠١٤,١	١٩٧,٤	٢٢٢٤,٨	٣٨٥٠,٨	٩٦٤٥,٦	١٠٣
١٩٧٧	٤١٠٣,٥	١٢٤٧,١	٥٠٥,٠	٥٨٥٥,٦	٤٤٤,٢	١٠٥٠,٥	١٩٦,٤	٢٤٤٠,١	٤٠٢٩,٧	٩٨٨٥,٢	١٠٤
١٩٧٨	١٤٣٥,٠	١٢٩٧,٠	٥٨٩,٩	٦٠٢١,٩	٤٤٨,٦	١٠٩٣,٩	٢٠١,٥	٢٥١١,٤	٤٢١٥,٤	١٠٣٣٧,٢	١٠٤
١٩٧٩	٤١٦٥,٠	١٣٥١,٢	٦٨١,٩	٦١٩٨,١	٤٥٢,٠	١١٢٥,٥	٢١٦,٠	٢٨٢٢,٢	٤١٢٩,٧	١٠٨٢٧,٨	١٠٥
١٩٨٠ / ٨١	٤٢٠٠,٠	١٤٤٩,٧	٧٢٠,٠	٦٣٦٩,٧	٤٥٩,٨	١٢٠٦,٥	٢٣٠,١	٣١٧٣,٠	٥٠١٩,٤	١١٤٣٩,١	١٠٦
١٩٨١ / ٨٢	٤٢٤٧,٥	١٤٨٧,٢	٧٢٨,٢	٦٤٦٣,٠	٤٥٢,١	١١٧٥,٧	٢٣٧,٥	٣٢٩١,١	٥٢١١,٦	١١٧٢٤,٩	١٠٧
١٩٨٢ / ٨٣	٤٣٨٥,٧	١٥٢٥,٨	٧١٥,٩	٦٦١٣,٤	٤٦١,١	١٢١١,١	٢٤٧,٧	٣٧٢١,٣	٥٦٥٦,٢	١٢٢٦٩,٦	١١١
١٩٨٣ / ٩٤	٤٣٢٤,٢	١٦١٢,١	٨٢١,١	٦٧١٣,٣	٤٧٠,٣	١٢٤٧,٤	٢٠٨,٣	٤١٠٩,٩	٦٠٨٠,٦	١٢٨١٩,٢	١١٠
١٩٨٤ / ٨٥	٤٤١٩,٤	١٦٨٠,٢	٨٧٦,٦	٦٩٧٦,٦	٤٩١,٩	١٢٩٧,٣	٢٧٢,٩	٤١٢٣,٣	٦٢٩٥,٢	١٣٢٧١,٩	١١١
متوسط الفترة	٤٢٠٢,٣	١٣١٧,٠	٥٨٤,٤	٦١٠٣,٧	٤٣٢,٨	١٠٥٥,٧	٢١٢,٥	٢٤١٠,٨	٤١١١,٨	١٠٢١٥,٥	

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد متفرقة .

(٢) وزارة التخطيط ، الإطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (١٩٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٦ / ٨٧) .

(ثانيا) تطور اعداد الآلات المستخدمة فى النشاط الزراعى :

بدراسة تطور أعداد الآلات الميكانيكية المستخدمة فى الإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٥) والتى توضحها بيانات جدول (٢) يتبين أن الأنواع المختلفة من تلك الآلات يتسم عددها بالثبات النسبى تقريباً ، ولم تحقق أى منها زيادة ملموسة إلا فى أعداد الجرارات الزراعية فقط التى زاد عددها من نحو ١٧,٦ ألف جرار فى عام ١٩٧١ إلى حوالى ٥٢ ألف جرار فى عام ١٩٨٥ ، وهو الأمر الذى يعكس استمرار اعتماد أساليب الإنتاج الزراعى فى مصر على عنصر العمل البشرى بصفة أساسية ، بالرغم من أن استخدام الآلات الزراعية الحديثة يعمل على رفع كفاية أساليب الإنتاج الزراعى بدرجات كبيرة .

(ثالثا) تطور الأجور فى القطاع الزراعى خلال الفترة (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٨٤ / ٨٥) :

لعنصر العمل أهمية كبيرة فى النشاط الزراعى نظرا لأن تكلفة عنصر العمل تمثل نسبة

جـــدول (٢)

تطور أعداد الآلات المستخدمة فى النشاط الزراعى فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٥)

السنوات	جرارات	آلات رى ثابتة	آلات رى متنقلة	معدات مقاومة آفات (موتور)	ماكينة دراس	آلات الحرث	مقطورات زراعية
١٩٧١	١٧٥٦٦	٨٤٩٣	٤٥٣٣	١٢٠٨٧	١٨٢٩	٣٦٨٢	٣١٨٦
١٩٧٣	٢٠٠٣٧	٨٣٦٦	٤٤٢٧	١٢١٦٤	١٨٣٨	٣٧٣٠	٣٢١٧
١٩٧٥	٢٠٨٨٩	٨٢٢٨	٤٣٢٢	١٢٣١٠	١٨٧٦	٣٧٤٣	٣٢١٢
١٩٧٧	٢٢٤٦٨	٨٠٣٠	٤٠٧٤	١٣٩٦٨	٢١٤٥	٤٢٦٤	٣٣٢٦
١٩٧٩	٢٢٣٤٦	٨٧٠٤	٤٦٣٣	١٤٠٣٥	٢٠٥٣	٤١٢٥	٣٢٢٨
١٩٨١	٣٩٩١٣	٨٥٣٩	٤٩٦٩	١٣٩٦٢	٢٠٥٣	٤١٦٣	٣١٨٦
١٩٨٣	٤٥٨٢٤	٨٩٥٢	٥٤٧٠	١٣٩٦٢	٢١٤٢	٤٣٢٠	٣٣٠٠
١٩٨٥	٥٢٠٠٠	٩٣٥٩	٦٨٩٨	١٤٠٦٥	٢١٧٣	٤٥٠٢	٣٤٨٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية ، أعداد متفرقة .

كبيرة من التكاليف الإنتاجية بصفة عامة . وتختلف النوعية المطلوبة من العمالة الزراعية باختلاف المحاصيل المزروعة ، فمن المحاصيل مما تتطلب عمالة دائمة ، ومنها ما تتطلب عمالة مؤقتة فى أوقات معينة ، ونظرا لتداخل النوعيات المطلوبة من العمالة الزراعية فى المواسم الزراعية المتلاحقة والمتداخلة فيؤدى ذلك إلى زيادة تكلفة عنصر العمل المطلوب للنشاط الزراعى .

وبدراسة تطور الأجور فى القطاع الزراعى بالمقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى والتى توضحها بيانات جدول (٣) يتضح أنه على الرغم من تضاعف الأجور النقدية فى القطاع الزراعى حوالى خمس عشرة مرة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) فإن الأهمية النسبية لهذه الأجور ظلت طوال فترة الدراسة أقل من الأهمية النسبية للأجور فى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للأجور فى القطاع الزراعى من حوالى ١٦,٨ ٪ عام ١٩٧٠ / ٧١ إلى حوالى ٦,٥ ٪ فقط عام ١٩٨٤ / ٨٥ . كذلك فإنه على الرغم من زيادة متوسط الأجر النقدى للعامل الزراعى من حوالى ٥٦ جنيها / سنويا فى عام ١٩٧٠ / ٧١ إلى حوالى ٢٢٢ جنيها سنويا فى عام ١٩٨٤ / ٨٥ ، إلا أن هذا الأجر كان أيضا أقل من نظيره فى القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث وصل متوسط الأجر النقدى فى عام ١٩٨٤ / ٨٥ إلى حوالى ١٧٢٤ جنيها فى قطاع الصناعة والبترول ، وحوالى ٨٩٦ جنيها فى قطاع الكهرباء والتشييد ، وحوالى ٢١٥٩ جنيها فى قطاع النقل والمواصلات ، وحوالى ٢١٠٥ جنيها فى قطاع التجارة والمال ، وحوالى ٦٦٧ جنيها فى قطاع الإسكان والمرافق العامة ، وحوالى ١٥٤٦ جنيها للخدمات الأخرى .

وفى ظل هذا التدهور فى مستويات الأجور الزراعية والذى يمكن ملاحظته من خلال مقارنة الأرقام القياسية للأجور النقدية بالأرقام القياسية للأجور الحقيقية حيث ارتفع الرقم القياسى للأجر النقدى فى نهاية فترة الدراسة إلى ١٥٤٤ ، بينما بلغ الرقم القياسى للأجر الحقيقى حوالى ٣٠١,٢ فقط ، فى الوقت الذى حدثت ارتفاعات كبيرة فى تكاليف المعيشة فى الريف عجزت الزيادة السابقة فى الأجور الزراعية من ملاحقتها ، وفى الوقت الذى تزيد فيه الأجور فى القطاعات الأخرى بمعدلات أكبر كثيرا ، فلم يعد العمل الزراعى هو المصدر الوحيد أو الكافى لدخل غالبية سكان الريف ، واندفع الكثير من العمال الزراعيين إلى البحث عن عمل آخر أو عمل إضافى ، وما صاحب ذلك من ندرة فى العمالة المؤجرة وارتفاع أجورها وتغير ظروف ممارستها للعمل .

جـــدول (٣)

تطور الأجور فى الاقتصاد القومى لجمهورية مصر العربية خلال الفترة

(١٩٧٠ / ٧١ ـ ١٩٨٤ / ٨٥)

(متوسط الأجر السنوى بالجنيه)

السنوات	الزراعة	الصناعة والبترول	الكهرباء والتشييد	النقل والمواصلات	التجارة والمال	الإسكان والمرافق العامة	الخدمات الأخرى	متوسط الإجمالى العام
١٩٧٠ / ٧١	٥٦	٢٤٨	١٩٨	٢٦٠	١٦٣	١١٣	٣١٩	١٥٧
١٩٧٢	٥٧	٢٥٨	٢٠٧	٢٦٧	١٨٢	١١٩	٣٤٤	١٦٨
١٩٧٣	٦١	٢٨٧	٢٣٣	٢٨٠	١٩٠	١٢١	٣٥٨	١٨٠
١٩٧٤	٧٢	٣٦٦	٢٧٦	٣٦٥	١٩٦	١٢٢	٣٥٨	٢٠٤
١٩٧٥	١٠٦	٣٨٦	٣٠٧	٣٧٩	٢٨٠	١٣٩	٤١٥	٣٥٠
١٩٧٦	١٠٠	٤٠٣	٣٢٤	٣٩٣	٢٩٤	١٤٩	٤٤٩	٢٦٨
١٩٧٧	١١٨	٥٢٦	٣٤٦	٤١٩	٣٨٠	١٥٩	٥١٠	٣١٦
١٩٧٨	١٢٨	٥٦٦	٣٩٢	٤٦٢	٤١٥	١٧٤	٤٦٥	٣٤٧
١٩٧٩	١٤٠	٦٠١	٤١٢	٤٨٦	٤٧٦	١٨٢	٥٧٩	٣٨٠
١٩٨٠ / ٨١	١٧٦	٧٥٨	٥٧٥	٦٢٦	٩٧٩	٣٠٨	١٠٦٢	٥٢٣
١٩٨١ / ٨٢	١٨٥	٩٤٥	٦٠٤	٩٦٢	١٠٥١	٣٥٩	٩٠٩	٦٣٥
١٩٨٢ / ٨٣	١٩٥	١١٧٥	٦٣٩	١٢٤٣	١٣١٨	٤٥٥	١٠٦٠	٧٦٥
١٩٨٣ / ٨٤	٢٠٦	١٤١٨	٧٥٠	١٦١٩	١٧٠٧	٥٩٩	١٢٦٠	٩٢٦
١٩٨٤ / ٨٥	٢٢٢	١٧٢٤	٨٩٦	٢١٥٩	٢١٠٥	٦٦٧	١٥٤٦	١١٤٣
متوسط الفترة	١٣٢	٧٥٥	٥٠٠	٧٤٤	٧٧٥	٢٨٧	٨٠٥	٥٠٤

المصدر : حسبت من : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد متفرقة .

(٢) بيانات جدول (١) .

(رابعا) تطور حركة الهجرة من القطاع الزراعى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) :

مع بداية السبعينات وحتى النصف الأول من الثمانينات شهد الاقتصاد المصرى موجة حادة من الضغوط التضخمية ظهرت بصورة أقل حدة فى ثلاث السنوات الأولى التى سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وزادت حدتها بعد نهاية هذه الحرب حيث ارتفعت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة فى حضر الجمهورية من حوالى ١١٣,٦ عام ١٩٧٠ / ٧١ إلى حوالى ٥٣٢,٤ فى عام ١٩٨٥ ، بينما ارتفعت بشكل أكثر حدة فى ريف الجمهورية من حوالى ١١٣,٥ عام ١٩٧٠ / ٧١ إلى حوالى ٦٠٩,٢ عام ١٩٨٥ . ونتيجة لهذه الموجة الحادة من التضخم فقد زاد تيار الهجرة إلى خارج البلاد ، خاصة إلى الدول العربية البترولية ، حيث ارتفع عدد المقيمين خارج الجمهورية من حوالى ١٢٦٦ ألف نسمة عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١٨٠٩ ألف نسمة عام ١٩٨٥ ، كان أكثر من نصفهم طوال سنوات الدراسة من سكان الريف (جدول ٤) . وفى ذات الوقت كان هناك تيارا آخرا من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر أدت إلى استمرار خفض المعروض من قوة العمل الزراعى ، وترجع أسباب هذه الهجرة إلى عوامل كثيرة منها سياسة الدعم لبعض السلع الاستهلاكية مثل اللحوم والدواجن والأسماك والأرز والزيت والسكر ، وتوافر الخدمات والمرافق ، وغيرها من التسهيلات الأخرى التى تقدم لسكان الحضر ، وسياسة توظيف المسرحين من القوات المسلحة التى اتبعتها الدولة فى أعقاب حرب أكتوبر بتعيينهم فى وظائف حكومية ، وقد كان الجزء الغالب منهم يعمل فى الزراعة ، والسياسة السعرية الزراعية التى شجعت على زيادة تيار الهجرة نتيجة للزيادة المستمرة فى تكاليف مستلزمات الإنتاج ، واتباع سياسات تحديد المساحة المزروعة من المحاصيل النقدية الهامة ، والتسليم الإجبارى لبعض المحاصيل الهامة ، فقد أدى ذلك إلى عدم وجود الحافز لدى المنتجين لزيادة الإنتاج أو الاستمرار فى العمل الزراعى . هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل انخفاض القوة الشرائية للأجور الزراعية ، وارتفاع تكاليف المعيشة فى الريف بشكل جعل العامل الزراعى لا يقبل العمل إلا بالأجر الذى يكفل له الحفاظ على مستوى استهلاكه ، والإرتفاع النسبى فى أجور العمال فى القطاعات الأخرى التى لا تحتاج إلى مهارة خاصة مثل قطاع التشييد والبناء أو قطاع الخدمات .

جـــدول (٤)

إجمالى الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية ونسبة سكان الريف منها خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥)

(بالألف نسمة)

السنة	إجمالى المقيمون خارج الجمهورية	إجمالى المقيمون خارج الجمهورية من سكان الريف	النسبة المئوية
١٩٧٠	١٢٦٦	٧٠٢	٥٥,٥
١٩٧١	١٢٩٥	٧١٦	٥٥,٣
١٩٧٢	١٣١٩	٧٣٢	٥٥,٥
١٩٧٣	١٣٤٧	٧٥١	٥٥,٨
١٩٧٤	١٣٧٧	٧٦٨	٥٥,٨
١٩٧٥	١٤٠٣	٧٨٧	٥٦,١
١٩٧٦	١٤٢٥	٨٠١	٥٦,٢
١٩٧٧	١٤٤٧	٨١٣	٥٦,٢
١٩٧٨	١٤٨٣	٨٣٣	٥٦,٢
١٩٧٩	١٥٢٩	٨٥٥	٥٦,٠
١٩٨٠	١٥٧٨	٨٧٩	٥٦,٠
١٩٨١	١٦٢١	٩٠٣	٥٦,٠
١٩٨٢	١٦٦٧	٩٢٧	٥٥,٦
١٩٨٣	١٧١٣	٩٥١	٥٥,٥
١٩٨٤	١٧٦٠	٩٧٦	٥٥,٥
١٩٨٥	١٨٠٩	١٠٠٢	٥٥,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد متفرقة .

(خامسا) الطلب الحالى على العمالة الزراعية :

يتغير الطلب على العمالة الزراعية بتغير كثير من العوامل منها التغير فى هيكل التركيب المحصولى ، والتغير فى درجة استخدام الميكنة الزراعية ، والتغير فى الكفاية الإنتاجية للعامل

جـــدول (٥)

التركيب المحصولى فى جمهورية مصر العربية واحتياجاته من العمالة الزراعية لعام ١٩٨٧

المحصول	المساحة (١) (ألف فدان)	متوسط احتياجات الفدان من العمل الزراعى (٢)		إجمالى الإحتياجات من العمل الزراعى (ألف عامل)	
		رجل / يوم	ولد / يوم	رجل / يوم	ولد / يوم
قمح	١٣٧٣	٢٧	٤	٣٧٠٧١	٥٤٩٢
فول	٣٢٤	١٩	٥	٦١٥٦	١٢٩٦
شعير	١١٢	١٨,٢٥	٣	٢٠٤٤	٣٣٦
حلبة	٢٠	٢٠	٢	٤٠٠	٤٠
عدس	٢٤	٢١	٢	٥٠٤	٤٨
كتان	٣٥	٣٤	١٧	١١٩٠	٥٩٥
بصل شتوى	٢٥	٣٣,٥	٧٠	٨٣٧,٥	١٧٥٠
ترمس	٨	٢٠	٢	١٦٠	١٦
حمص	١٨	٢٢	٢	٣٩٦	٣٦
برسيم تحريش	١٠٠٠	١١,٧٥	—	١١٧٥٠	—
برسيم مستديم	١٦٠٠	١٩,٥	١	١٣٢٠٠	١٦٠٠
برسيم ربايا	١١٤	٢٥	٣	٢٨٥٠	٣٤٢
ثوم	١٨	٣٩	٤٣	٧٠٢	٧٧٤
خضر شتوى	٣٣٠	٥١	٢٧	١٦٨٣٠	٨٩١٠
محاصيل أخرى	٥٥	٥٠	٥٠	٢٧٥٠	٢٧٥٠
جملة الشتوى	٥٠٩٨	—	—	١١٤٨٤٠,٥	٢٣٩٨٥
قطن	٩٨٠	٤٢	٨٧	٤١١٦٠	٨٥٢٦٠
أرز صيفى	٩٨١	٣٥	٤٠	٣٤٣٣٥	٣٩٢٤٠
ذرة شامية صيفية	١٣٥٣	٢٥	١٠	٣٣٨٢٥	١٣٥٣٠
ذرة رفيعة صيفية	٣٠٨	٤٢	٩	١٢٩٣٦	٢٧٧٢
قصب خلفة	٢٠٠	٧٩	١٧	١٥٨٠٠	٣٤٠٠
قصب بكر	٥٠	١٨	٣١	٩٠٠	١٥٥٠
فول سودانى	٢٥	٤١	٣٥	١٠٢٥	٨٧٥
سمسم	٢٩	٢٨	٤	٨١٢	١١٦
خضر صيفى	٥٨١	٥١	٢٧	٢٩٦٣١	١٥٦٨٧
محاصيل أخرى	٢٢٢	٥٠	٥٠	١١١٠٠	١١١٠٠
جملة الصيفى	٤٨٤٢	—	—	١٨١٥٢٤	١٧٣٥٣٠
أرز نيلى	٢	٣٥	٤٠	٧٠	٨٠
ذرة رفيعة نيلية	٩	٤٢	٩	٣٧٨	٨١
ذرة شامية نيلية	٤٥٨	٢٥	١٠	١١٤٥٠	٤٥٨٠
خضر نيلى	٣٠٣	٥١	٢٧	١٥٤٥٣	٨١٨١
محاصيل أخرى	٩١	٥٠	٥٠	٤٥٥٠	٤٥٥٠
جملة النيلى	٨٦٣	—	—	٣١٩٠١	١٧٤٩٢
الفاكهة	٦١٦	١٣٨	٥٢	٨٥٠٠٨	٣٢٠٣٢
جملة الإنتاج النباتى	١١٤١٩	—	—	٤١٣٢٧٣,٥	٢٤٧٠٣٩

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، سوق العمل فى مصر ، قطاع الزراعة والصيد ، يونيو ١٩٨٥ ، ص ٨٩ .

الـزراعى ، وسياسـة الـدولة الخاصة بالتوسع الزراعى الأفقى ، بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى أهمها نسبة العائد إلى التكاليف فى الإنتاج الزراعى والتى ترتبط بصفة مباشرة بأسعار المنتجات الزراعية .

ولتقـدير حجم الطلب الحالى على العمالة الزراعية لمقارنته بالعرض الحالى منها حتى يمكن الوقوف على حجم الفجوة الحقيقية بين طلب وعرض العمالة الزراعية ، وهل هناك فائض أم عجز فيها . فقد تم حساب حجم الطلب على العمالة وفقا للتركيب المحصولى لعام ١٩٨٧ حيث زادت المساحة المحصولية من حوالى ١٠,٨ مليون فدان عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١١,٤ مليون فدان عام ١٩٨٧ تستخـدم فى زراعة المحاصيل المختلفة فى ثلاث عروات كالتالى : العروة الشتوية ـ وتشمل محاصيل القمح والشعير والبقول والبصل والكتان والثوم والبرسيم والخضر الشتوية ، بالإضافة إلى بعض المحاصيل الحقلية الشتوية الأخرى ، والعروة الصيفية ـ وتشمل محاصيل القطن والأرز الصيفى والذرة الشامية الصيفية والذرة الرفيعة الصيفية والفول السودانى والسمسم والخضر الصيفية ، وبعض المحاصيل الحقلية الصيفية الأخرى ، والعروة النيلية ـ وتشمل محا صيل الأرز النيلى والذرة الشامية النيلية والـذرة الـرفية النيلية والخضر النيلية ، وبعض المحاصيل الحقلية النيلية الأخرى . هذا بالإضافة إلى محاصيل القصب والفاكهة .

وتحتاج زراعة المحاصيل السابقة إلى إجراء العديد من العمليات الزراعية التى تتباين اجمالى الإحتياجات من العمالة الزراعية بجمع نواتج حاصل ضرب المساحة المزروعة من كل محصول فى احتياجات الفدان منه من العمالة واعتبار أن احتياجات الإنتاج النباتى تمثل حوالى ٧٠ ٪ من اجمالى إحتياجات الإنتاج الزراعى من العمالة .

وتـوضح بيانات جدول (٥) جملة الإحتياجات من العمالة الزراعية عام ١٩٨٧ ، وبافتراض ان حجم المتاح من العمالة الزراعية هو ٤٨٧٦,٥ مليون عامل وفقا لتقديرات الخـطة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢ / ٨٣ ـ ١٩٨٦ / ٨٧) ، وبـافتراض أن صافى الأيام التى يعملها العامل الزراعى فى السنة هى حوالى ٢٩٠ يوما تقريبا ، بعد استبعاد الأجازات والمواسم والأعياد ، يكون هناك فائضا فى العمالة الزراعية المتـاحـة يقدر بحوالى ٤٧٠,٨ مليون عامل / يوم ، غير أن العجز الظاهرى فى العمالة الزراعية يرجع فقط إلى شدة الطلب على العمالة الزراعية فى بعض شهور السنة التى تزيد فيها العمليات الزراعية مثل حصاد المحاصيل الشتوية فى مايو ويونيو ، أو جنى القطن فى

سبتمبر وأكتوبر ، والتى يمكن التغلب عليها بتعديل التركيب المحصولى الحالى بصورة تسمح بتنظيم أفضل لاستخدام العمالة وانتظام الطلب عليها على مدار العام .

• الملخـــــص •

يتبين من دراسة العمالة الزراعية والطلب عليها وجود ظاهرة بطالة ، وليس ظاهرة عجز فى العمالة الزراعية ، وأن هذه البطالة التى تحدث فى أغلب شهور السنة هى التى دفعت إلى هجرة العمالة الزراعية وارتفاع أجورها ، ومن ثم يجب على صانعى السياسة الزراعية القيام بمزيد من الجهود فى مجال تحقيق كفاية تنظيم الإنتاج الزراعى ، خاصة وأن مشكلة البطالة أصبحت ظاهرة عامة يعانى منها الاقتصاد المصرى بجميع قطاعاته حيث تشير إحصاءات المكتب الدولى للعمل أن معدل البطالة فى مصر قد زاد من حوالى ١,٦ ٪ عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٥,٧ ٪ عام ١٩٨٤ ، كما ينتظر زيادة هذا المعدل فى حالة عودة العمالة المصرية من الخارج .